# اكتشاف أنفاق في المليحة واشتعال جبهة البوكمال بين داعش والنصرة

دمشق – سعد الله الخليل

مع تقدم الجيش السوري في بلدة المليحة كشف شبكة أنفاق يستخدمها الإرهابيون في التنقل، وهو ما قد يسرّع في سيطرته على البلد في وقت زاد الإرهابيون من استهدافهم المناطق القريبة بقذائف الهاون، فيما كان اللافت اشتعال القتال على الحدود العراقية بين داعش وجبهة النصرة أوقعت 51 قتيلاً في صفوف النصرة.

## شبكة أنفاق

أوقعت وحدات من الجيش السوري قتلى ومصابين في صفوف الإرهابيين من جبهة النصرة في بلدة المليحة وعثرت على أنفاق عدة في البلدة، كما اشتبكت مع مجموعات إرهابية قرب مبنى البلدية وفي مزارع المليحة وأوقعت عدداً منهم قتلى من بينهم نضال شوكة وحسن أبو عائشة، ترافق ذلك مع مقتل عدد من الإرهابيين وتدمير ما لديهم من أسلحة وذخيرة في عين ترما.

ويرى الدكتور حسن الحسن الباحث والخبير الاستراتيجي أن الأنفاق ليس بتكتيك عسكري جديد، ولكن مفهوم استخدامها بالحديث وهي تطوير لتكتيك الخنادق وأكثر استخداماتها في حرب العصابات، بهدف تفادي الرصد والوقاية من الضربات الجوية وبغية التخفي والقدرة على التواصل بعيداً عن أنظار الخصم، والقدرة على الوصول لمناطق تحت سيطرة الطرف الآخر، والوصول لأهداف حيوية كما في مستشفى القصير.

وميّز الحسن بين نوعين من الأنفاق، الأول استثمار شبكات الصرف الصحي والهاتف وغيرها من مشاريع البنى التحتية التي لم تُستثمر بعد، كما حصل في مدينة حمص التي اعتبرت مدينة تحت المدينة، وهو ما يدل على وجود مؤامرة مُعدّة مسبقاً هيأت البنية التحتية تحت مسميات عدة كتطوير وتحديث المدينة، وبعد العثور على أنفاق عدة وضخمة في داريا البعض منها مكيف ومتطور، تم العثور على حفارات استخدمها المسلحون بحفر تلك الأنفاق صناعة ألمانية باهظة الثمن، أما النوع الثاني فهي الأنفاق العادية التي تخضع لعمليات توسيع بطرق شتى، سواء عبر آلات الحفر الحديثة، أو بالطرق البدائية التقليدية عبر حرق التربة ما يسهل الحفر ومن دون أن يترافق بأصوات عالية ما يسهل مهمة الحفر.

وعن دور حركة حماس بالتورط في دعم المجموعات المسلحة في حفر الأنفاق قال الحسن: «طورت المقاومة عبر حزب الله آليات حفر الأنفاق لمواجهة التفوق الجوي الإسرائيلي، ونقل الحزب التجربة لحماس في غزة وللأسف نقلت الآلات والتقنية للمجموعات المسلحة».

وأضاف: «هناك أيضاً أدوات للحفر وللكشف عن الأنفاق تستخدمها الشركات والمؤسسات العاملة بالاستثمار النفطي والجيولوجي».

وعن أهمية تدمير الأنفاق في شل حركة المجموعات قال الحسن: «طالما أن المواجهة حرب عصابات فتدمير أي نفق يعني منع إمكانية استثماره للتنقل ونقل العتاد والذخيرة، وهو ما يحد من قدرة المسلحين كما يلزم من تحت الأرض بالخروج من النفق وبالتالي يمكن بالرصد استهدافهم». ولفت الحسن إلى استخدام المنازل كنهايات للأنفاق ولكن الرصد يمكن كشفها.

وعن القدرة السريعة بحفر الأنفاق قال الحسن: «كل المناطق التي دخلتها المجموعات المسلحة، بكثافة اختطفت المدنيين وسخرتهم بحفرها والاعتماد على جهودهم وأكبر شبكة أنفاق في العالم مترو الأنفاق الروسي حفره الأسرى الألمان.

وخلال سنوات الأزمة السورية كشف الجيش السوري على مئات الأنفاق حول سورية مجهّزة بأحدث معدات التهوية والإنارة وشبكات اتصالات وقد استخدم بعضها كمقرات لنوم المسلحين.

وردّ المجموعات على هزائم المليحة كان باستهداف المدنيين، حيث استُشهد مواطنان أحدهما طفل وأصيب 15 آخرون بجروح جراء سقوط قذائف هاون أطلقها إرهابيون على مناطق القصاع والدويلعة والطبالة وكشكول القريبة من المليحة، حيث ألقت ثلاث قذائف هاون على الأبنية السكنية ووسط الشارع في محيط المستشفى الفرنسي بالقصاع، ما أدى إلى استشهاد مواطن وإصابة ثلاثة آخرين إضافة إلى وقوع أضرار بعدد من المنازل والسيارات.

وسقطت أربع قذائف بالدويلعة ما أدى إلى استشهاد طفل وإصابة ثلاثة آخرين وأضرار مادية بمدرستين، فيما أصيب ثلاثة مواطنين بشظايا قذيفتي هاون في الطبالة، كما سقطت قذيفة أخرى على حي الكشكول وأدت إلى إصابة مواطنين اثنين وأضرار مادية بعدد من السيارات.

## اشتعال الحدود العراقية

على الحدود العراقية، كشف المرصد السوري لحقوق الإنسان المعارض عن تقدم مسلحي داعش باتجاه البوكمال وسط اشتباكات عنيفة مع مقاتلي النصرة ما أدى لسقوط 51 قتيلاً.

وفي حمص، استهدف الجيش تجمّعات للإرهابيين في قرى مسعدة والبرغوثية وعرشونة بريف حمص الشرقي، وأوقع عدداً منهم بين قتيل وجريح، وسقط قتلى وجرحى أيضاً لدى استهداف الجيش تجمعات الإرهابيين في تلبيسة وعين حسين والرستن وكفرلاها.

# سحابة صيف إعلامية في سورية

نفى مصدر إعلامي سوري مطلع الأخبار التي جرى تداولها عن منع وزارة الإعلام السورية لبعض القنوات غير السورية من العمل داخل سورية، مشيراً إلى أن ذلك سيكون مجرّد سحابة صيف، وأن الأمور عادت إلى نصابها بعد تفهم الجميع للخصوصية السورية، وإدراك أن الفوضى تضر بالجميع.

وأكد المصدر أن وزارة الإعلام السورية لم تمنع أي وسيلة إعلامية معتمدة من تغطية الحرب على سورية، بل كل الأمر أنها طلبت من هذه القنوات أخذ الإذن للسماح بتغطية الأخبار الميدانية الحربية مثلها مثل وسائل الإعلام السورية قطعاً لدابر الفوضى، وحماية للإعلاميين واحتراماً لبيئة عمل الجيش السوري.

وأشار المصدر إلى أن إنجازات الجيش اتسعت خلال تنظيم التغطية الإعلامية، مستغرباً لجوء البعض إلى تضخيم الموضوع وإخراجه على سياقه عن حسن نية تارة، ولأهداف غير مفهومة تارة أخرى.

تابع المصدر السوري، أن حالة الفوضى التي سيطرت على التغطية الإعلامية في الشهر الماضي بعد استعادة الجيش يبرود وقلعة الحصن، ودخول عدد من القنوات الفضائية اللبنانية والعربية ونقلها الحوادث والمعارك من دون أخذ إذن إدارة التوجيه السياسي في الجيش السوري، ووزارة الإعلام أثار استياء القيّمين على الوزارة من تكرار هذه التجاوزات، خصوصاً من القنوات المقرّبة، إضافة إلى الفوضى في السباق المحموم على النقل المباشر للوقائع الميدانية والمعارك بين القنوات السورية والقنوات الفضائية العربية واللبنانية من دون الأخذ في الاعتبار خصوصيات هذه المعارك، وأهمية إعلان الخبر الرسمي عبر القنوات السورية قبل أي قناة، وأهمية السيادة السورية وحرص السلطات على منع أي تجاوز للحدود التي ترسمها.

وأضاف المصدر إن ما كان يجري في السابق أن بعض القنوات كانت تُدخل عربات النقل من لبنان إلى الأراضي السورية من دون أخذ الإذن، وكانت وزارة الإعلام تتجاوز الانتهاك وتضعه في إطار التعاون و«المَوْنة»، وعلى رغم ذلك كانت الوزارة توجه الملاحظات من وقت إلى آخر لتدارك التجاوزات، خصوصاً في ما يتعلق بإعلان الأخبار الميدانية، والنقل المباشر قبل الإعلام الرسمي أو التأكد من صحة الخبر في بعض الأوقات، إلى أن وصل الأمر إلى يوم تحرير قلعة الحصن، إذ قامت بعض القنوات التي تبث من لبنان بالدخول منه، ونقل الحوادث مباشرة من القلعة من دون وجود الإعلام السوري الرسمي والخاص، ومن دون أخذ إذن من وزارة الإعلام السورية للدخول إلى الأراضي السورية، فما كان من وزير الإعلام عمران الزعبي إلاّ أن اتخذ قراراً يطلب فيه من القنوات بالحصول على الإذن للسماح لهم بالنقل المباشر خلال تغطيتهم للأحداث الميدانية والمعارك، إضافة إلى إذن إدارة التوجيه السياسي في الجيش السوري.

### حرص مشترك على مأسسة وتفعيل آليات التعاون بين البلدين

# بوتين وعبد الله الثاني: ارتياح لمستوى العلاقات

بوتين مستقبلاً الملك الأردني

عقد العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين أول من أمس، محادثات في موسكو، تناولت علاقات التعاون بين البلدين، وسبل تفعيلها في مختلف المجالات، إضافة إلى تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط، خصوصاً ما يتصل بالأزمة السورية وتداعياتها، إذ شددا على الحل السياسي.

وأكد عبد الله الثاني وبوتين، خلال محادثات ثنائية، تبعتها أخرى موسعة عقدت في القصر الرئاسي في العاصمة الروسية، وحضرها كبار المسؤولين من كلا الجانبين «حرصهما المشترك على مأسسة وتفعيل آليات التعاون، بما يخدم مصالح البلدين والشعبين». وأشارا إلى «سعي البلدين لتطوير التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك، خصوصاً في مجالات الطاقة والمياه والزراعة والنقل والسياحة».

وخلال محادثات الرئيسين جرى استعراض «جهود تحقيق التسوية بين الفلسطينيين و«الإسرائيليين»، استناداً إلى حل الدولتين، وتداعيات الأزمة السورية على أمن واستقرار المنطقة، خصوصاً في ظل ارتفاع وتيرة العنف والتعصب الناجم عن الأزمة».

وفي تصريحات أمام الصحافيين قبيل المحادثات، أعرب العاهل الأردني، والرئيس الروسي عن «ارتياحهما للمستوى، الذي وصلت إليه العلاقات الأردنية– الروسية، في إطار الصداقة والتعاون والشراكة الاستراتيجية في مختلف المجالات». وأكد عبد الله الثاني أن هذه الزيارة «تهدف لتعزيز التنسيق والتعاون بين البلدين، حيال عدد من القضايا». وأضاف إن «روسيا تلعب دوراً مهماً في منطقتنا، وهناك تشاور مستمر بيننا، بما يخدم بلدينا وشعبينا». وقال في ملف الأزمة السورية وتداعياتها، إن الجانبين «يسعيان إلى حل سياسي سلمي شامل للأزمة».

وقال بوتين في تصريحات ترحيبية مماثلة، إن «روسيا والعالم يقدران دور الأردن والملك الداعم للأمن والسلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وحل مشكلات المنطقة».

### استخدام العنصر المذهبي من قبل داعش عمل شنيع

# من حرضّ على قطع مياه الفرات عن جنوب العراق؟

لم تكن حادثة قطع المياه عن المجرى الرئيسي لنهر الفرات وتحويلها إلى جداول فرعية تقع على تخوم العاصمة بغداد، وليدة أفكار عناصر «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش) والمجموعات المتمردة المتعاونة معهم في محافظة الأنبار غرب العراق، ولا يمكن اعتبارها فعلاً آنياً غير محسوب النتائج، بل هي «عمل شنيع» له مُقدمات، في ظل ترجيحات بوقوف جهات خارجية وراءه.

الخطوة التي لا تبتعد كثيراً عن أتون الصراع الطائفي المُحتدم في المنطقة، يرى فيها البعض بأن مُقدماتها وردت علناً على لسان الداعية السُني المتشدد طه الدليمي، الذي دعا إبان تظاهرات المناطق الغربية العام الماضي، إلى «قطع المياه عن الشيعة» في جنوب العراق.

هذه الدعوة «التهديدية» التي تدخل في إطار التحريض المذهبي والمُخالفة لقوانين البشرية المحلية منها والدولية، صدحت بها حنجرة الدليمي مراراً وتكراراً من على شاشة قنوات فضائية مملوكة لجهات دينية عربية معروفة بعدائها لنظام الحكم الجديد في العراق.

دعوة الدليمي الذي كان يزاول مهنة الطب قبل ظهوره بالثوب الديني المُسيس، وتهديداته المستمرة في هذا السياق، لم تكن الأولى من نوعها، إذ سبقه ابن عشيرته عدنان الدليمي، النائب السابق الذي توعد قبل سنوات بقطع مياه الفرات عن محافظات جنوب البلاد، فيما لو أنشئت هذه المناطق الغنية بالنفط إقليماً فيدرالياً، مؤكداً في تصريحات صحافية أدلى بها آنذاك، أنه ستتم مبادلة المياه بالنفط في حال أعلن رسمياً إقامة الإقليم المذكور.

ويُعتبر «الدُليميان»، طه وعدنان، اللذان يعيشان خارج العراق حالياً، من الداعين لإقامة إقليم في المحافظات الغربية ذات الغالبية السُنية من السكان لـ«التخلص من سطوة الحكومة المركزية في بغداد» التي يهيمن عليها الشيعة، كما يتميزان بـ«خطاباتهما الطائفية». وإن كان الثاني يُعتبر من «أعداء الفيديرالية» قبل أن يطرأ تغيير مفاجئ على سلوكه في هذا الإطار، وشمل التغيير أيضاً تخفيف لهجته الحادة بحكم ابتعاده عن المشهد السياسي، وربما لخشيته من الملاحقة القضائية.

التهديدات بقطع المياه عن وسط العراق وجنوبه، لم تقتصر على المحسوبين على الطائفة السُنية، بل كان للأكراد موقف مماثل، هددوا فيه بقطع مياه دجلة وتفرعاته عن بقية مناطق العراق إذا لم تطلق الحكومة المركزية في بغداد مرتباتهم الشهرية التي أوقفتها لفترة محدودة في آذار الفائت، على خلفية الأزمة الناشبة بين المركز وسلطات «إقليم كردستان» شمال البلاد حول حصة الأخير من الموازنة العامة وإيرادات النفط المنتج في المنطقة الكردية.

السلطات في بغداد أعلنت الأحد الماضي، أن عناصر «الدولة الإسلامية في العراق والشام» والداعمين لهم من «البعثيين» في الفلوجة، قطعوا مياه الفرات عن مناطق الوسط والجنوب من دون أن توجه أصابع الاتهام نحو الخارج.

وعلى غرار سلطات بلادهم، صنف بعض المُعلقين العراقيين عملية حجب المياه في خانة «الأعمال الإرهابية»، لكنهم زادوا عليها لجهة افتراض «وقوف جهات خارجية وراء قطع المياه»، مثلما يقول الجنرال المتقاعد أمجد الونداوي الخبير في الشؤون الأمنية.

ويرى الونداوي أنه «لا يمكن استبعاد فرضية أن هذا الفعل الشنيع الذي أقدم عليه الداعشيون، جاء تنفيذاً لأوامر خارجية وردت إليهم من جهات ودول تريد زعزعة الاستقرار في المنطقة». ويضيف، محلّلاً الحادثة من منظور عسكري، «من المؤكد أنه تم التخطيط لهذه العملية مسبقاً، وهي نتاج لتوجيهات أناس متمرسين سبق لهم الانخراط في جيوش نظامية، والهدف منها على ما يبدو غمر الأراضي المحيطة في الفلوجة المحاصرة عسكرياً لشل تحركات القوات والآليات المتخندقة في محيطها».

وتحقق نسبياً الهدف المراد من عملية قطع المياه الذي أغرق مناطق أطراف بغداد، إذ تفيد معلومات مصدرها صحافيون ينحدرون من الأنبار، بأن آليات عدة تابعة لقوات الجيش علقت في الأراضي الطينية التي ترابط فيها على أطراف الفلوجة منذ أشهر، بعد أن غرقت مساحات واسعة بالمياه المحولّة من مجرى الفرات الرئيسي. وحسب الصحافيين، فإن عناصر «داعش» غنمت آليات وأسلحة وباتت تحاصر وحدات عسكرية وقوات «الصحوة» التي لا تزال موالية للحكومة في بغداد.

فرضية «العامل الخارجي» ليست بعيدة عن التداول داخل الأوساط الحكومية، إذ يقول مصدر استخباري مطلع أن «دائرة صنع القرار ترجح إمكان تورط جهات خارجية معادية في هذه الحادثة الشنيعة».

المصدر العليم، الذي يعمل في المكتب العسكري لرئيس الحكومة، أخبر أن «إشارات مؤكدة تلقتها الجهات الاستخبارية تفيد بضلوع جهات أو حتى قد تكون دول إقليمية مناوئة لحكومة نوري المالكي بحادثة قطع مياه نهر الفرات».

وحول كيفية التورط الخارجي بهذه الحادثة المحلية، يوضح المصدر الذي طلب عدم كشف اسمه، إن «فحوى الإشارات، وهي عبارة عن اتصالات هاتفية اعترضتها أجهزتنا الأمنية، كانت عبارة عن توجيهات مباشرة للعناصر الإرهابية بتنفيذ عملية نوعية تلفت الأنظار، بعد الخسائر التي لحقت بها».

وإلى أبعد من الهدف العسكري الذي أراد المسلحون تحقيقه بحجب مياه الفرات، فإن كارثة بيئية كادت أن تلحق ضرراً كبيراً بمدن الوسط والجنوب بسبب فعله «داعش» التي باتت توصف من قبل مختصين بـ«الإرهاب البيئي».

### خبراء: الاتهام يحتاج قراراً سيادياً لا حكماً قضائياً

# محكمة القاهرة تؤجل دعوى باعتبار قطر داعمة للإرهاب

قررت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة بعابدين، تأجيل نظر أولى جلسات دعوى تطالب باعتبار دولة قطر من الدول الداعمة، والممولة للإرهاب، إلى جلسة 16 نيسان الجاري لتقديم المذكرات، في الدعوى التي قدمها المحامي المصري البارز د. سمير صبري، واختصم فيها الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي، فضلاً عن رئيس الجمهورية الموقت المستشار عدلي منصور، وكذلك رئيس الوزراء إبراهيم محلب، بصفتهم.

وتُطالب الدعوى بإعلان الدوحة دولة داعمة للإرهاب، خصوصاً أنها تحوي عدداً من الهاربين من العدالة في مصر، وتدعم تنظيم الإخوان الإرهابي، وتُعد من أكبر الدول المساندة له.

وعشية بدء القضاء المصري النظر بالدعوى، أكد خبراء قانون مصريون أن الدولة من خلال رئاسة الجمهورية والحكومة الحالية برئاسة إبراهيم محلب، مُلزمة بأن تُصدر قراراً سيادياً باعتبار قطر دولة داعمة للإرهاب، وعدم انتظار حُكم قضائي في هذا الإطار.

الدور الذي تلعبه قطر في دعم تنظيم الإخوان المسلمين - بحسب مراقبين– يؤكد حقيقة أنها دولة داعمة للإرهاب الإخواني، خصوصاً أنها تحوي وتحمي عدداً من المطلوبين للتحقيقات في مصر، وترفض تسليمهم، وتُعد ملجأ لعناصر التنظيم الإرهابي، وبالتالي فإن اتخاذ موقف حاسم ضد الدوحة لا بد أن يكون من خلال موقف من قبل الدولة نفسها، بقرار من رئاسة الجمهورية، وذلك للرد على التجاوزات القطرية ضد مصر.

## دعم الإرهاب

أوضح عميد كلية الحقوق بجامعة عين شمس د. محمود كبيش أن الدلائل التي تؤكد أن قطر دولة داعمة للإرهاب واضحة تماماً، والجميع يعرف حقيقة ذلك أيضاً، مستطرداً: «أما في ما يتعلق بالدعاوى القضائية العديدة، فمن حق أي فرد أن يتقدم بأي دعوى قضائية للمحكمة، والقضاء وحده هو من يُحدد أنها تقع تحت اختصاصاته من عدمه، وفي تقديري فإن دعوى اعتبار قطر دولة داعمة للإرهاب لا أرى للقضاء علاقة وثيقة بذلك، والأمر برمته يحتاج إلى قرار سيادي من قبل الدولة المصرية، وليس بالضرورة أن يصدر قراراً قضائياً ملزماً للدولة في هذا الإطار».

وتابع كبيش: اعتبار قطر دولة داعمة للإرهاب هو أمر تُقدره الدولة المصرية، وعليها أن تنظر في اتخاذ ذلك القرار، بما يتماشى مع سياستها ورؤيتها، بعيداً عن الأحكام القضائية التي هي في الغالب تفصل بين طرفي نزاع، معتبراً أنه في جميع الأحوال فإن الشارع المصري قد استبق أي قرار من قبل الدولة أو حكم قضائي واعتبر الدوحة دولة راعية للإرهاب كما هو واضح الآن على المشهد.

## شرخ

في السياق، لفت مراقبون إلى كون الشارع المصري تواقاً لسماع أنباء عن التصعيد ضد الدوحة، في ظل دورها المصحوب بعلامات استفهام عدة، والمخالف للتوجه الخليجي بشكل عام، والذي أربك حسابات المنطقة، وعزز شرخاً عربياً فشلت التجمعات العربية في تداركه في ردهات القمة العربية الأخيرة على سبيل المثال، وعليه فإن التصعيد المصري - حال إقراره بحكم قضائي أو قرار من الدولة - سوف يأتي مصحوباً بترحيب شعبي واسع.

### فهمي: العلاقات مع السودان ترتبط بميراث تاريخي

# القاهرة تدعو إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل

أكد وزير الخارجية المصري نبيل فهمي رفض بلاده إرسال قوات عسكرية خارج حدودها، موضحاً من جهة ثانية، أن «العلاقات المصرية السودانية تتجاوز الأنظمة والحكومات وتحكمها روابط وأواصر متينة بين الشعبين».

وقال في تصريحات صحافية إن «القاهرة ليست ضد بناء سد النهضة الإثيوبي ولكن لديها تحفظات حول الشكل المقترح للسد من حيث الحجم، والخصوصيات الهندسية»، لافتاً إلى «ضرورة الاهتمام بالاتفاق على أسلوب إدارة السد أثناء البناء وما بعد البناء».

وعن التوتر المصري – السوداني حول حلايب، قال إن «هناك تبايناً في وجهات النظر المصرية – السودانية في شأن قضية حلايب، وسندير هذا التباين بروح إيجابية حفاظاً على موقفنا ووجهة النظر الأخرى».

وأوضح أن «العلاقة مع جنوب السودان استراتيجية، وترتبط بمصالح مشتركة وميراث تاريخي من العلاقات وليس خفياً، أن جنوب السودان يمثل عمقاً استراتيجياً لمصر، وأن استقرار أوضاعه وسلامه الاجتماعي يُعد جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي المصري».

دعا مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة السفير معتز خليل الدول النووية وكبار مصدري الأسلحة التقليدية، إلى «إظهار الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى نتائج موضوعية، للمحافظة على مصداقية هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة».

وأكد خلال إلقائه بياناً أمام هيئة نزع السلاح في دورة عام 2014 «أهمية تنفيذ قرار الجمعية العامة في شأن نزع السلاح النووي الذي عقد في 26 أيلول من العام الماضي»، موضحاً أن «هذا القرار مهد إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، من خلال الدعوة إلى التفاوض بشأن معاهدة شاملة لتجريم الأسلحة النووية وحظر حيازتها، وتطويرها وإنتاجها واختبارها وتجربتها ونقلها واستخدامها، أو التهديد باستخدامها مع المطالبة بتدميرها».

وطالب «بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط»، وقال إنه «على رغم الدعم العالمي لإنشاء المنطقة، فلم يتم عقد المؤتمر المعني بشأن ذلك عام 2012 على نحو ما تم اعتماده في مؤتمر عام 2010 لمراجعة المعاهدة نفسها»، داعياً الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن و«إسرائيل» إلى «الاستجابة للمبادرة المصرية، هي الأخرى عن طريق إرسال خطابات إلى السكرتير العام تؤكد التزامها إنشاء المنطقة».

# مقتل رجلي أمن سعوديين تعرضا لإطلاق نار من مجهولين

قتل اثنان من عناصر الأمن في المملكة العربية السعودية إثر تعرضهما لإطلاق نار من قبل مجهولين على الحدود السعودية – اليمنية.

ونقلت وكالة الأنباء السعودية «واس» أمس عن المتحدث الأمني باسم وزارة الداخلية في المملكة «أنه عند الساعة السابعة من صباح أول من أمس وأثناء قيام دوريات حرس الحدود في مركز الربوعة في قطاع ظهران الجنوب في منطقة عسير، بأداء مهامها على الحدود السعودية - اليمنية تعرضت لإطلاق نار كثيف من مجهولين داخل الأراضي اليمنية ما اقتضى الرد على مصدر النيران بالمثل. مشيراً إلى أنه نتج من تبادل إطلاق النار استشهاد رئيس الرقباء عبد الرزاق عبد الله مشهور الغامدي والجندي محمد أحمد بن سلمان القحطاني».

وأكد المتحدث أن الجهات الأمنية المختصة باشرت مهامها في متابعة هذا الاعتداء الآثم بالتنسيق مع الجهات الأمنية في اليمن.